بتاريخ 22 ذيقعده 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 96

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينْ

اختتاميّة الآراء المَسموعة حول الأحرف السّبعة

و بالرَّغم من أنّ السّيوطيّ قد نقل 32 تفسيراً للأحرف السّبعة و أنّ صاحب الميزان قد حكى 40 إلّا أنّ المحقّق الخوئيّ قد استَجلَب أهمَّها فلَخَّصها تماماً، فبالتّالي قد تَناوَل المحتَمل الأخير قائلاً:[1]

1. اللّهجات المختلفة: إنّ الأحرف السّبع يراد بها اللّهجات المختلفة في لفظ واحد، اختاره الرّافعي في كتابه[2] و توضيح القول: أنّ لكل قوم من العرب (بل حتّى العجَم) لهجةً خاصّة في تأدية بعض الكلمات (فإنّها ذاتُ أنحاء و أشكال) و لذلك نرى العرب يختلفون في تأدية الكلمة الواحدة حسب اختلاف لهجاتهم فالقاف في كلمة «يقول» مثلاً يُبدلّها العراقيّ بالگاف الفارسيّة (و كذا اليَمن) و يُبدلّها الشاميّ بالهمزة (يِئول، و نظير حرف «الشّين» لدى لسان بلال الحَبشيّ حيث كان يَستبدله قهراً بحرف «السّين» قائلاً: «أسهَد ألّا إلهَ إلّا الله») و قد أُنزل القرآن على جميع هذه اللّهجات للتّوسعة على الأمّة (وفقاً لروايات البَكريّة) لأنّ الالتزام بلهجة خاصّة من هذه اللّهجات فيه تضييق على القبائل الأخرى الّتي لم تألَف هذه اللّهجة، و التّعبير بالسّبع إنّما هو رمز إلى ما أَلِفُوه (و اعتادُوه) من معنى الكمال في هذه اللّفظة، فلا ينافي ذلك كثرة اللّهجات العربيّة و زيادتها على السّبع.

الردّ: و هذا الوجه ـ على أنّه أحسن الوجوه الّتي قُيلت في هذا المقام ـ غيرُ تامّ أيضاً:

1. لأنّه (حسب إلزام الفرقة البَكريّة سوف) ينافي ما ورد عن عمرَ و عثمانَ من أنّ القرآن نزل بلغة قريش، و أن عمر منع ابن مسعود من قراءة «عتى حين» (أي قد منع لَهجتَه الخاصّة).

و لكن نُؤاخذ هذه الإجابة بأنّ قبيلة قريش بحدّها تَمتلك اللّهجات العديدة فبالتّالي قد اختلفا في نفس الكلمة و نوعيّة الحرف لا في لهجته.

2. و لأنّه يُنافي مخاصمةَ عمر مع هشام بن حُكيم في القراءة (فأمضى النّبيّ كلهيما) مع أنّ كليهما من قريش (و لكنّ هذه الإجابة أيضاً تُعاني من الإشكال الماضي).

3. و لأنّه ينافي مورد الرّوايات، بل و صراحة بعضها في أنّ الاختلاف كان في جوهر اللّفظ (كتبديل العهن و الصّوف فلم يختلفوا في اللّهجات) لا في كيفية أدائه (و شَكله) و أنّ هذا من الأحرف الّتي نزل بها القرآن.

4. و لأنّ حمل لفظ السّبع (و «الحرف» الّذي من الزّاوية اللّغويّة يَعنى الطَّرَف و الحاشية) ـ على ما ذكره ـ خلاف ظاهر الرّوايات، بل و خلاف صريح بعضها (فبالتّالي إنّ الأحرف لا تُلائم اللّهجات)

5. و لأنّ لازم هذا القول (أي التّفسير باللّهجات) جواز القراءة فعلاً باللّهجات المتعدّدة (حيث قد تكاثرت اللّهجات لعصرنا الحاليّ) و هو خلاف السّيرة القطعيّة من جميع المسلمين (بأنّ القرآن لا يُقرأ على لهجات متكاثرة و مستجِدّة):

Ø و لا يمكن أن يُدّعى نسخ جواز القراءة بغير اللّهجة الواحدة المتعارفة (بحيث قد نُسخت سائر اللّهجات الحديثة) لأنّه (النّسخ) قول بغير دليل.

Ø و لا يمكن لقائله أن يَستدلّ على النّسخ بالإجماع القطعيّ على ذلك، لأنّ مدرك الإجماع إنّما هو عدم ثبوت نزول القرآن على اللّهجات المختلفة (فمدركه هو عدم ثبوت اللّهجات فلا إجماع إذن) فإذا فرضنا ثبوت ذلك (أي سائر اللّهجات) كما يقوله أصحاب هذا القول (فحسب دون غيرهم) فكيف يمكن تحصيل الإجماع على ذلك؟

Ø مع أنّ إصرار النّبيّ صلّى اللّه عليه و آله و سلّم على نزول القرآن على سبعة أحرف إنّما كان للتّوسعة على الأمّة، فكيف يمكن أن يختصّ ذلك (السّبع) بزمان قليل بعد نزول القرآن (بل التّوسعة تَستدعي إدخال شتّى اللّهجات المستجِدّة) و كيف يصحّ أن يقوم على ذلك إجماع أو غيره من الأدلّة؟ و من الواضح أنّ الأمّة ـ بعد ذلك ـ أكثر احتياجاً إلى التّوسعة، لأنّ المُعتَنقين للإسلام (وعصر النّبوّة) في ذلك الزّمان قليلون، فيمكنهم أن يجتمعوا في قراءة القرآن على لهجة واحدة، و هذا بخلاف المسلمين في الأزمنة المتأخّرة (بألّا يَسوغ لهم استخدام لهجتهم لقرآئة القرآن).

و لنقتصر على ما ذكرناه من الأقوال فإنّ فيه كفاية عن ذكر البقيّة و التّعرّض لجوابها و ردّها، و حاصل ما قدّمناه: أنّ نزول القرآن على سبعة أحرف لا يَرجع إلى معنى صحيح، فلابدّ من طرح الرّوايات الدّالّة عليه، و لاسيَّما بعد أن دلّت أحاديث الصّادِقِين عليهم السّلام على تكذيبها (السّبعة) و أنّ القرآن إنّما نزل على حرف واحد و أنّ الاختلاف قد جاء من قِبَل الرّواة.»

و أساساً، لا يُعقل تعلّق التّكليف باللّهجة إذ لا يقدر العامّيّ الّذي قد اعتاد على لهجة خاصّة أن يقرأ لهجة أخرى بل هو محدود على لهجته فحسب، و لهذا لا يَتيسَّر تغيير اللّهجة عادةً، فهل نَستَنتِج ألّا يَقرأ القرآن؟ كلا بل نَعتقد بأنّ اللَّهجات خارجة عن نطاق التّكليف.

فبالتّالي:

ـ لو وثَّقنا رواية «التّوسعة للأمّة» و نظريّة «استبدال الكلمات المتقاربة» لانجرَّ إلى تحطيم القرآن و الدّين القوّام.

ـ و بوزانه أيضاً، إنّ فرضيّة «الأبواب السّبعة» و «القرائات السّبع» لا تُلائم روايات التّوسعة.

ـ فيَظلّ الحلّ الوحيد الّذي يَنسجم مع الرّوايات المسطورة هي «اللّهجات» فإنّها لا تُغيّر معاني الآيات و المُستَنتَجات الإلهيّة، فعلى امتدادهأيضاً لم نسلِّم بثَبات السّيرة القطعيّة على لهجة موحَّدة إذ نُشاهد الكثير من البلاد يَقرئون القرآن على لهجتهم المألوفة لديهم بلا مِساس للمراد الجديّ.

---

[1] البيان فى تفسير القرآن، ص: 193-194

[2] إعجاز القرآن: ص 70.